

اسعار خدمات الاتصالات في لبنان



عقدت الهيئة المنظمة للاتصالات مؤتمراً صحافياً لعرض دراسة تحليلية حول أسعار خدمات الاتصالات في لبنان وخاصة أسعار خدمات الخلوي للجيل الثالث والـ ADSL الرقمي السريع والسعات الدولية. وحضر وزير الاتصالات نقولا صحناوي وعدد من المديرين في الوزارة.

استهل رئيس مجلس إدارة الهيئة ومديرها التنفيذي بالإنابة الدكتور عماد حب الله المؤتمر، وعرض لدور القطاع المحوري بالنسبة للاقتصاد وقطاعات التربية والتعليم والصحة والقطاع المالي وغيرها من القطاعات. كما قدم محاور عمل الهيئة على صعيد بناء القدرات والبنية التحتية ورؤية القطاع والقواعد العامة والقطاع الخاص والمستهلكين وأمن الاتصالات. كما شرح الدور الذي تلعبه الهيئة المنظمة للاتصالات حالياً مع وزارة الاتصالات وتحديداً التعاون الوثيق على عدة أصعدة ومنها التعرفية والبنى التحتية والخدمات وغيره.

ومن ثم بدأ عضو مجلس الإدارة رئيس وحدة السوق والمنافسة السيد باتريك عيد بعرض الدراسة التحليلية التي تقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أسعار خدمات الخلوي للجيل الثالث.

القسم الثاني: أسعار خدمات الـ ADSL الرقمي السريع وفق المرسوم رقم ٦٢٩٧.

القسم الثالث: أسعار السعات الدولية وفق المرسوم رقم ٦٢٩٧.

بالنسبة الى القسم الأول، بدأ السيد عيد بعرض عام عن المراحل الثلاثة التي تمر بها خدمات الجيل الثالث بدءاً بالمرحلة الأولى من تاريخ وضعها بالخدمة والتي تستمر حوالي السنتين، حيث يعمل المشغل على زيادة معرفته بالمستخدمين وطبيعة استعمالهم لهذه الخدمات كما وتحسين التغطية وحل المشاكل المرتبطة بها. في هذه المرحلة تعتمد التعرفية على ما يسمى بنموذج الـ Cost plus. في المرحلة الثانية يبدأ المشغل بالعمل على زيادة النفاذ بشكل أكبر وطرح حزم جديدة من الخدمات للمستخدمين التي تعتمد على مبدأ التمايز وفق حاجات المستخدمين المختلفة وعلى السرعة وجودة الخدمة وبالتالي اعتماد التعرفية على نموذج القيمة المضافة. أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة مستقبلية تعتمد على مبدأ "Internet of things" حيث من المتوقع أن ترتفع نسبة اختراق السوق مع وجود الأجهزة الذكية المترابطة عبر شبكات الخلوي للجيل الثالث.

وانطلاقاً من العرض أعلاه فإنه يمكن اعتبار خدمات الخلوي للجيل الثالث في لبنان هي حالياً في المرحلة الأولى مع الإشارة إلى أن الأسعار ليست بعيدة عن الأسعار المعتمدة لهذه الخدمات المتوفرة في الدول العربية؛ وهناك أيضاً هامش واسع لتحسين الأسعار والتغطية والخدمات في المرحلة المقبلة والتحضير للمرحلة الثانية من خلال إدخال حزم جديدة من الخدمات للمستخدمين واعتماد التعرفية على نموذج القيمة المضافة. وقد تم استعراض الأسعار الجديدة ومقارنتها بسلة الأسعار المعتمدة في البلدان العربية حيث تبين أنها بداية مقبولة مع وجود مجال واسع لتحسينها مستقبلاً.

بالنسبة الى القسم الثاني، فقد تم استعراض التعرفية القديمة ما قبل صدور المرسوم رقم ٦٢٩٧ (تاريخ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ والذي بدأ العمل به اعتباراً من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١) والتحسينات التي وردت بموجبه لجهة مضاعفة سرعات التنزيل لثمانين مرات مع رفع سقف الاستعمال مرتين وتخفيض الأسعار كحد أقصى ٣٠٪. وقد تم استعراض الأسعار الجديدة ومقارنتها بسلة الأسعار المعتمدة في البلدان العربية حيث تبين أن هذه الأسعار تنافسية وأدنى من المعدل الوسطي للأسعار المعتمدة في البلدان العربية لأغلبية السرعات.

بالنسبة الى القسم الثالث، فقد تم استعراض التخفيض على أسعار السعات الدولية المخصصة لخدمات الانترنت الذي بلغ حدود الـ ٨٥٪ على تعرفية خطوط ذات سعة ٢ ميغابايت/ثانية. أملت الهيئة أن يتم تطوير مرسوم التعريفات ليشمل التعرفية للحزم التي تزيد سرعتها عن سعة ٢ ميغابايت/ثانية، على أن تؤخذ بعين الاعتبار الميزات والتحسينات المتأتية من التحزيم. وقد تم استعراض الأسعار الجديدة ومقارنتها مع الأسعار المعتمدة في بعض البلدان العربية، حيث تبين أن هذه الأسعار تنافسية وأدنى من المعدل الوسطي المعتمد في هذه البلدان.